



الإطار العام للبرنامج الحكومي ٢٠١٤ - ٢٠١٨

مقدمة

مع قرب إنطلاقه عمل حكومة جمهورية العراق الجديدة وتولي إدارة شؤونها للفترة بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٨، فقد حرصنا على إعداد برنامج حكومي يكون بمثابة قاعدة عمل تُبنى عليها خطط وبرامج الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة.

لقد تمكنت جميع الجهات المعنية من انجاز الملفات الحكومية المختلفة التي تم توثيق عمل كل وزارة أو جهة لمهامها والقوانين والأنظمة التي سيعمل بها الفريق الحكومي الى جانب المقترحات والتوصيات وأعمال اللجان المختصة التي تم اعدادها في اطار خطط عمل قصيرة ومتوسطة المدى، وسيتم تسليم السادة الوزراء المهام والملفات بعد مراسم إداء اليمين الدستورية أمام مجلس النواب الموقر، وتعد الحكومة ابناء الشعب العراقي بان الاداء العام للحكومة سيكون بمثابة التزام وطني واخلاقي لعملها على مدى السنوات الاربع المقبلة .

لقد تم بناء الاطار العام للحكومة على مبادئ الدستور والثوابت الوطنية وما تضمنته خطة التنمية الوطنية الخمسية ٢٠١٣-٢٠١٧ من متطلبات فضلاً عن الاستراتيجيات الوطنية، القطاعية والمكانية. ومع الحرص الشديد للحكومة على الالتزام باعداد وتنفيذ خطة شاملة تغطي مدة مسؤولياتها الممتدة حتى عام ٢٠١٨، إلا أن ما آلت اليه ظروف عدد من المحافظات التي تعرضت للهجمة الارهابية على أيدي عصابات داعش الإجرامية، تقتضي تبني خطة عمل طارئة لمعالجة تداعيات هذه الهجمة لا سيما في مجال معالجة مشكلة النازحين سواء لجهة تأمين متطلبات معيشتهم وفي المقدمة تأمين السكن المناسب لهم او لتنظيم عملية التحاق ابنائهم في صفوف الدراسة في المراحل المختلفة، كما يتضمن البرنامج الحكومي كشفاً تفصيلياً للأولويات الاستراتيجية لعمل الحكومة خلال السنوات المقبلة.

أن الحكومة على اتم الاستعداد لبذل جهود استثنائية خلال الشهور الثلاثة الأولى لاعداد الخطط التفصيلية لتحقيق الأهداف المحددة، وهو ما يستوجب بذل جهود نوعية سيقوم بها المستشارون والخبراء الى جانب السادة أعضاء مجلس الوزراء للاتفاق على تفاصيل البرنامج الحكومي الذي سيكون مبنياً على قاعدة رصينة تؤمن مستلزمات النجاح لتطبيقها على ارض الواقع والتصدي بخطى ثابتة لمواجهة التحديات المتعددة.

وتلتزم الحكومة بوضع منهاج شفاف لتقويم الإداء وتشخيص مواطن القوة والضعف في مسيرة عمل الوزارات في المجالات المختلفة وعلى مديات زمنية فصلية وسنوية في اطار رؤية جادة وقوية تعكس حرصها الشديد على تنفيذ البرنامج الحكومي وتحقيق أهداف وتطلعات ابناء الشعب العراقي الكريم من جميع مكوناته لبناء عراق آمن وحر ومزدهر.

والله ولي التوفيق

الدكتور حيدر جواد العبادي
رئيس مجلس الوزراء
جمهورية العراق
أيلول ٢٠١٤

الإطار العام للبرنامج الحكومي ٢٠١٤-٢٠١٨

١. مقدمة
٢. منطلقات إعداد البرنامج الحكومي :
 - أ. دستور جمهورية العراق، والثوابت الوطنية
 - ب. وثيقة الاتفاق السياسي بين الكتل السياسية المشاركة في حكومة الوحدة الوطنية ٢٠١٤م
 - ج. خطة التنمية الخمسية والاستراتيجيات الوطنية
٣. الفرص والتحديات
٤. برنامج الحكومة للفصل الأخير من عام ٢٠١٤
٥. برنامج الحكومة ٢٠١٥-٢٠١٨:
 - أ. خطة العمل الطارئة لمعالجة مشكلة النزوح
 - ب. تكييف خطة التنمية الوطنية والاستراتيجيات الوطنية
 - ج. صياغة الأهداف التفصيلية (قطاعية ومكانية)
 - د. الأولويات الاستراتيجية للبرنامج الحكومي المقترح ٢٠١٥-٢٠١٨
 - اولاً: العمل على تحقيق أمن العراق واستقراره وحماية منشآته
 - ثانياً: الإرتقاء بالمستوى الخدمي والمعيشي للمواطن
 - ثالثاً: زيادة إنتاج النفط والغاز لتحسين الإستدامة المالية
 - رابعاً: تنظيم العلاقات الإتحادية - المحلية
 - هـ. الإصلاح الحكومي
 - اولاً: تبني منهج واسع للإصلاح المؤسسي
 - ثانياً: الإسراع بإنجاز برنامج الإصلاح الإداري
 - ثالثاً: إنجاز الإصلاح الإقتصادي والمالي
 - رابعاً: مكافحة الفساد
 - و. تشجيع التحول نحو القطاع الخاص:
 - اولاً: إعادة تأهيل الصناعات المملوكة للدولة والتحول التدريجي نحو القطاع الخاص
 - ثانياً: توفير البنى التحتية (كهرباء، نقل، إتصالات)

ثالثاً: ضمان بيئة تمكينية للنهوض بالقطاع الخاص:

- التجارة والتمويل والصيرفة
- القوانين والتشريعات الأخرى

٦. النهوض بمتطلبات التنمية البشرية:

أ. التعليم

ب. الصحة

ج. استدامة البيئة

د. زيادة كفاءة خدمات الأمان الإجتماعي

هـ. تعزيز دور المرأة في المجتمع

و. العمل على تفعيل دور منظمات المجتمع المدني

٧. صياغة برامج الرصد وتقويم الأداء الحكومي وتكامل الأدوار

أ. نظام متابعة الأداء (الامانة العامة لمجلس الوزراء)

ب. نظام ديوان الرقابة المالية

ج. المتابعة المركزية للمشاريع (وزارة التخطيط)

د. نظام متابعة مكاتب المفتشين العموميين

٨. آفاق التعاون العربي والإقليمي والدولي:

أ. تطوير العلاقات مع الدول

ب. زيادة أواصر التعاون البناء مع منظمات الأمم المتحدة، والمنظمات العربية

والدولية الأخرى

٩. آليات تنسيق العمل بين الحكومة والسلطات الأخرى:

أ. بين الحكومة الإتحادية ومجلس النواب

ب. بين الحكومة الإتحادية ورئاسة الجمهورية

ج. بين الحكومة الإتحادية والسلطات القضائية

د. بين الحكومة الإتحادية وحكومة إقليم كردستان

هـ. بين الحكومة الإتحادية والحكومات المحلية في المحافظات غير المرتبطة بأقليم

الخاتمة:

- تأكيد الأداء المتميز لكل الوزارات والجهات الأخرى لتحقيق ما ورد في البرنامج

- تأكيد الإلتزام على مواصلة الجهد الإستثنائي